

### خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون أعمال بعثة الصندوق الخاصة بمراجعة البرنامج الذي يُراقبه خبراء الصندوق، ونقاشات ترتيب الاستعداد الإنتمائي مع العراق

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضمُ تصريحات صادرة عن فرق خبراء الصندوق، بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة من زيارة البلد العضو. وتُعبّر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق، ولا تُعكّل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي.

زارت بعثة من صندوق النقد الدولي "IMF"، برئاسة السيد "كريستيان جُوز"، مدينة عَمّان خلال المدة من 17 إلى 29 آذار / مارس 2016، بهدف مراجعة البرنامج الذي يُراقبه خبراء الصندوق "SMP"، والشروع في مناقشة اتفاق الاستعداد الإنتمائي "SBA" مع السلطات العراقية.

وفي نهاية هذه الزيارة، أصدر السيد "جوز" للبيان التالي:

تستمرُّ العراق في مواجهة عدد من التحديات، وأهمها التضخُّم الذي يتمثّل في التسارع المُستمرّ مع تنظيم "داعش"، والذي يُؤامِل إرهابَ موارد العراق، ويُؤدّي إلى موجات جديدة من الأشخاص النازحين داخل العراق، الذين يصل عددهم إلى ما يزيد عن 4 ملايين نازح. أمّا التضخُّم المهمُّ الآخر فهو يتمثّل في الهبوط الحادّ في أسعار النفط، الأمر الذي يتسبّب في حدوث صدمة خارجية كبيرة لميزان المدفوعات، وإيرادات الموازنة، وذلك يعتمد بالدرجة الأولى على المقروضات المُتحمّلة من صادرات النفط.

"الكسبُ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (-2.1) في المئة في عام 2015 بسبب التسارع الحالي مع تنظيم "داعش"، وتكسر البنية التحتية والموجودات، وتعطيل حركة للتجارة، وتراجع مستوى ثقة المستثمرين. لقد ساعدت الزيادة في حجم إنتاج النفط، في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان كليهما، على تخفيف مستوى التراجع الاقتصادي في القطاع غير النفطي. وقد أُنشئت فجوة العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لتصل إلى (5.1) في المئة من العجز في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ونتيجة لذلك، انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي بنهاية عام 2015 بمبلغ (13) مليار دولار أمريكي لتصل إلى (54) مليار دولار أمريكي.

تُشير التقديرات الأولية إلى أنّ السلطات العراقية تواصل تحقيق التقدّم في ظل البرنامج الذي يُراقبه خبراء الصندوق؛ فقد تحققت ثلاثة من الأهداف الإرسادية (التأشيرية) الخمسة، المطلوب تحقيقها بنهاية شهر كانون الأول / ديسمبر 2015، وذلك راجع إلى انخفاض مستوى تنفيذ الإنفاق على الأجور والتقاعد، والمُسلع والخدمات والتحويلات. الأهداف المتعلقة بالإنفاق في المجال الاجتماعي لم تتحقق، ولكن بهامش بسيط، والأهداف المتعلقة بعدم تراكم المتأخرات الخارجية عن السداد لم تتحقّق بسبب محدودية السيولة النقدية لدى الحكومة العراقية. فقد تمّ استيفاء متطلبات قاعدة معيارية هيكلية واحدة من القواعد الثلاث، ولم يتمّ بحدّ استيفاء متطلبات القاعدتين المعياريتين الهيكليتين الأخريين، ولكن تمّ تحقيق تقدّم جيد على هذا الصعيد، وتتوقع السلطات استيفاء متطلبات تلك القاعدتين في وقت قريب جداً.